

Distr.: General
16 June 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 - 26 تموز/يوليه 2023

البند 12 (و) و (ز) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

التنمية المستدامة في منطقة الساحل

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام*

أولاً - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 349/2022 الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يعرض على نظره في دورته لعام 2023 تقريراً عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان، في إطار البند الفرعي المعنون "البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع" من البند المعنون "مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى". وفي وقت لاحق، طلب المجلس إلى الأمين العام، في مقرره 350/2022 بشأن التنمية المستدامة في منطقة الساحل، أن يقدم إليه تقريراً في دورته لعام 2023 عن كيفية تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الساحل، في حدود الموارد المتاحة، في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة في منطقة الساحل" من البند المعنون "مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى".

* تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210723 140723 23-11731 (A)



ثانياً - جنوب السودان

ألف - السياق القطري

2 - جنوب السودان هو أحدث دولة في العالم، وقد نال استقلاله عن السودان في عام 2011. ولكن البلد يواجه منذ استقلاله تحديات متعددة ومعقدة. وتشمل هذه التحديات انعدام الاستقرار السياسي، والعنف المديد الذي كانت له ذيول كارثية على الأمن الغذائي وسبل العيش، واندلاع الفيضانات في السنوات الأربع الماضية، والأزمات الإنسانية والاقتصادية المتصاعدة.

3 - وطأت تطورات إيجابية. فعلى سبيل المثال، بلغ صافي إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الحبوب، وهو أمر بالغ الأهمية للأمن الغذائي، ما يقدر بنحو 936 200 طن في عام 2022، أي بزيادة نسبتها 11,5 في المائة عن إنتاج عام 2021 وبزيادة نسبتها 15,8 في المائة عن متوسط السنوات الخمس السابقة. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى التحسينات الأمنية، التي دفعت بعض الأسر المعيشية النازحة إلى العودة إلى أماكنها الأصلية للانخراط في أنشطة زراعية وشجعت المزارعين على توسيع نطاق زراعتهم لتشمل الحقول البعيدة عن بيوتهم الزراعية.

4 - ولكن الأجواء السياسية والسلمية والأمنية لا تزال تواجه تحديات، حيث تأخر تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان عن الموعد المحدد له، والعنف الطائفي لا يزال مستحكماً في البلد.

5 - ولا يزال ميزان القوى في البلد قائماً على أسس عرقية، حيث تتنافس مجموعات مختلفة على تولي السلطة والسيطرة على الأراضي والموارد الأخرى. واتهمت قوات الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القيام بعمليات قتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاعتصاب. وهناك تأخيرات في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان وصياغة الدستور، وكذلك في إقرار مشروع قانون مكافحة الفساد، ومشروع قانون ديوان المراجعة القومي، ومشروع قانون الإدارة المالية العامة والمساءلة، ومشروع قانون إدارة عائدات النفط. والشفافية محدودة في إدارة الموارد النفطية، وكثيراً ما يتأخر إقرار الميزانية الوطنية، ويبلغ التأخير أحياناً مدة 12 شهراً.

6 - ولا تزال الحالة الإنسانية مروعة، ويحتاج ملايين الأشخاص إلى مساعدة. ومن المتوقع أن يحتاج حوالي 9,4 ملايين شخص في البلاد إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، بما في ذلك الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. كما أدت الأزمة الإنسانية إلى نزوح أعداد كبيرة: إذ ثمة أكثر من 4 ملايين شخص إما نازحون داخلياً أو يبحثون عن ملجأ في البلدان المجاورة. وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنظام الصحي المنهك والحرب في أوكرانيا إلى تفاقم هذه التحديات.

7 - وبات لحالة الطوارئ المناخية آثار كبيرة بشكل متزايد في جنوب السودان. والبلد مكشوف الجانب بشدة وعرضة للظواهر الجوية القسوى، بما في ذلك الفيضانات وموجات الجفاف. ويتعامل البلد مع آثار الفيضانات الجارفة على مدى السنوات الأربع الماضية، والتي شردت الآلاف من الناس، ودمرت المحاصيل والبنية التحتية، وأثرت على الأمن الغذائي.

8 - ويعتمد نحو 80 في المائة من سبل العيش في جنوب السودان على الزراعة البعلية التقليدية، أو زراعة المحاصيل، أو الرعي، أو تربية الحيوانات. ولا تزال الصدمات المناخية تؤدي إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي الهشة أصلاً. وتتسم فجوات استهلاك الغذاء بحجم هائل، وقد استتعد الناس إلى حد كبير

استراتيجياتهم للتكيف مع حالات الطوارئ. وخلال ذروة موسم الجذب (نيسان/أبريل - تموز/يوليه 2023)، من المتوقع أن يواجه 7,76 ملايين شخص (62,7 في المائة من سكان جنوب السودان) انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدة (المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي).

9 - ولا يزال الوضع الاقتصادي صعباً، علاوة على اعتماد البلد اعتماداً شديداً على صادرات النفط، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع مستويات الديون. وتمثل صادرات النفط تقريباً كامل عائدات التصدير في البلد، حيث تبلغ نسبتها أكثر من 90 في المائة من إيرادات الحكومة⁽¹⁾. كما يعتمد البلد اعتماداً كبيراً على واردات البضائع والسلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والنفط المكرر. وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أيضاً تأثير على الاقتصاد، وانخفضت أسعار النفط لفترة من الزمن وتعطلت سلاسل التوريد. وتعمل الحكومة على تنويع الاقتصاد واجتذاب الاستثمار، ولكن التقدم لا يزال بطيئاً.

باء - مسائل التنمية الرئيسية

10 - لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويعوق النزاع والعنف بشدة تقدمه نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كما هو مفصل أعلاه. ومن بين ما يقدر بنحو 12,2 مليون شخص يعيشون داخل حدود البلاد، يقدر أن أكثر من 8 ملايين شخص يعيشون في فقر مدقع (الهدف 1) ويحتاجون إلى نوع ما من المساعدة الإنسانية. وكما هو مفصل أعلاه، هناك تحديات كبيرة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، حيث تظهر على الأطفال أعراض التقزم والهزال (الهدف 2).

11 - ولم يحرز في السنوات الأخيرة تقدم يُذكر أو لم يحرز أي تقدم على الإطلاق بشأن تحقيق الأهداف من 3 إلى 6. ولا يزال متوسط العمر المتوقع عند الولادة من أدنى المعدلات في العالم إذ يبلغ 56,4 سنة للرجال و 59,4 سنة للنساء في عام 2019. ومعدل وفيات الأمهات هو الأعلى في العالم إذ بلغ 789 حالة وفاة لكل 100 000 ولادة حية. ولا يستطيع معظم السكان الوصول إلى مصادر المياه أو المرافق الصحية المدارة بشكل آمن، مما يسهم في سوء النتائج الصحية والتغذية. كما يعاني البلد من أدنى معدل معرفة القراءة والكتابة في العالم إذ يبلغ 34,5 في المائة من عدد السكان البالغين (28,9 في المائة للنساء) وفقاً للبنك الدولي، في حين أن ما يقدر بنحو 2,8 مليون طفل هم خارج المدرسة (59 في المائة من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و 17 سنة، وتشكل الفتيات نسبة 53 في المائة منهم). وهناك فرص محدودة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للشباب، حيث يتجاوز الطلب العرض.

12 - ولا يزال العنف الجنساني والتمييز وزواج الأطفال والإنجاب المبكر يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات. وتستمر هذه المسائل بسبب النزاع وضعف نظم الدعم المجتمعي والاجتماعي، والأعراف الثقافية المقترنة بمحدودية توافر خدمات الوقاية والاستجابة وفرص الحصول عليها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ضعف في القدرة والاستثمار بغية التصدي للعنف الجنساني. وليس هناك سوى استثمار وطني ضئيل أيضاً في الحماية الاجتماعية، حيث يجري توفير معظم التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، والغذاء مقابل الأصول، وبعض الدعم لتأمين أسباب المعيشة من خلال تمويل المانحين.

(1) في عام 2021، كان النفط الخام في رأس قائمة صادرات جنوب السودان (455 مليون دولار)، والنفط المكرر (84,9 مليون دولار)، ومحاصيل الأعلاف (9,75 ملايين دولار)، والبصل (2,1 مليون دولار) ولحوم الأغنام والماعز (1,99 مليون دولار).

13 - ولم يوفر اعتماد جنوب السودان الكبير على النفط سوى فرص قليلة للعمل الرسمي اللائق، حيث يعمل ما يقرب من 80 في المائة من السكان في زراعة الكفاف. كما أن هذا الاعتماد ترك البلاد معرضة بشكل مفرط لما يطرأ من تقلبات في الأسواق العالمية وعرضة لعدم الاستقرار الإقليمي⁽²⁾. وحال النزوح وانعدام الأمن دون وصول العديد من الأسر المعيشية (لا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نساء) إلى الأراضي الزراعية خلال فترات الغرس والنمو والحصاد. وعلى الرغم من أن قانون الأراضي لعام 2009 يسمح لجميع المواطنين بامتلاك الأراضي والوصول إليها بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم، لا يزال العديد من النساء يعانين من التمييز بسبب القوانين والممارسات الأبوية.

14 - وتتسم البنية التحتية للطاقة بالتخلف، فضلا عن أن خطوط الاتصال بشبكة الكهرباء محدودة ومستويات الاستثمار فيها منخفضة. ويحصل أقل من 8 في المائة من السكان على الكهرباء. وتعتمد الغالبية على وقود الكتلة الحيوية التقليدي للطهي والتدفئة، مما يسهم في إزالة الغابات وتلوث الهواء الداخلي. ويرجع هذا الاعتماد إلى نقص الاستثمار في قطاع الطاقة، بما في ذلك المصادر المتجددة. وإن نسبة 1 في المائة فقط من شبكة الطرق التي يبلغ طولها 20 000 كيلومتر في جنوب السودان معبدة. وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام التجارة وتكامل الأسواق، مما يحد من قدرة الاقتصاد على الاستجابة للعرض والطلب ويسهم في ارتفاع تكلفة إيصال المساعدة الإنسانية. وقد أدى ضعف الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات إلى استمرار التهميش وعدم المساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية للكثيرين.

15 - ويمكن وصف دورة الميزانية الوطنية بأنها تتسم بضعف الرقابة وعدم مراعاتها للمنظور الجنساني، وتظهر تباينات في المخصصات والتنفيذ والإنفاق.

16 - وتعاني وكالات إنفاذ القانون من نقص الموارد، فضلا عن انخفاض قدرتها على القبض على المشتبه بهم وإحالتهم إلى المحكمة. وفي الوقت نفسه، فإن العدد المحدود والقدرة المحدودة للمحاكم النظامية على الفصل في القضايا يؤديان إلى اكتظاظ السجون ومراكز الاحتجاز، حيث يعاني العديد من السجناء من فترات طويلة من الاحتجاز دون محاكمة.

17 - وسيطلب التقدم الطويل الأجل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد زيادة إدماج الفئات المهمشة وزيادة المساواة في مجالي السياسة والحوكمة. ومن الضروري أيضا معالجة احتياجات الشعب من العدالة والمصالحة، فضلا عن المظالم التاريخية (والحديثة) التي تكمن وراء العديد من التوترات والعنف بين الطوائف.

جيم - نهج الأمم المتحدة واستجابتها

18 - يوضح إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 المتفق عليه بين حكومة جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري العرض الجماعي للأمم المتحدة لدعم الأولويات الوطنية للبلد. وهو يسترشد بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقحة للفترة 2021-2024 ويهدف إلى دعم الأولويات الوطنية في الاتفاق المنشط. ويتضمن أيضا التركيز على الروابط بين الأنشطة الإنسانية وأنشطة السلام والتنمية، على النحو المفصل أدناه.

(2) تحد جنوب السودان إثيوبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا. وتعرض جميع هذه البلدان أو يتعرض لتهديدات من التطرف العنيف و/أو النزاع.

19 - ويتألف إطار التعاون من أربع أولويات استراتيجية مترابطة وتعزز الواحدة منها الأخرى: (أ) توطيد السلام والحوكمة الشفافة الشاملة والخاضعة للمساءلة (دعماً للأهداف 5 و 16 و 17)؛ (ب) والنمو والتنوع الاقتصاديان المستدامان (دعماً للأهداف 2 و 8 و 9 و 13)؛ (ج) والتنمية الاجتماعية مع حماية أضعف الفئات (دعماً للأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 6)؛ (د) وتمكين النساء والشباب من أجل التنمية المستدامة (دعماً للأهداف 5 و 10 و 16).

20 - وتعمل الأمم المتحدة على تعزيز الشراكات لدعم الأولويات الجماعية والعمل بشكل أوثق مع الحكومة على الصعيد الوطني ومستوى الولايات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُعطيت الأولوية لتحسين الفهم والإدارة المشتركين للمخاطر والتحليلات والفرص.

21 - وتعطي الأمم المتحدة الأولوية لدعم التنمية المستدامة بوصفها خير أداة للوقاية في يد البشرية. وهذا يعني معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات لمنع وقوع العنف، والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ فضلاً عن تلبية الاحتياجات المنقذة للحياة للفئات الأكثر ضعفاً، ودعم بناء القدرة على الصمود ونُهج التنمية الأطول أجلاً. ويكفل التعاون والاتساق بين أنشطة السلام والأنشطة الإنسانية والإنمائية تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والحد من المخاطر وأوجه الضعف.

22 - وفي هذا الصدد، اتفقت الأمم المتحدة وشركاؤها على برامج عمل جماعية في ثلاثة مجالات: العمل المناخي، بما في ذلك الفيضانات؛ والأمن الغذائي والزراعة؛ وتقديم المساعدة لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً. وترتكز هذه المبادرات الثلاث في إطار التعاون وإطار النتائج الإنسانية.

23 - وتعد مشاركة المرأة وقيادتها أمرين حيويين، ليس فقط لتحقيق الهدف 5 بل ولتحقيق جميع الأهداف أيضاً. وفي هذا الصدد، استضافت الأمم المتحدة أول مؤتمر دولي على الإطلاق بشأن القيادة التحولية للمرأة في جنوب السودان في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2023. وحضر المؤتمر ما مجموعه 430 مشاركاً، من بينهم ثلاث رئيسات سابقات، فضلاً عن برلمانيات ووزيرات للشؤون الجنسانية وخبراء آخرين في الشؤون الجنسانية يمثلون 15 بلداً أفريقياً. وساهم المؤتمر في التوقيع على سبعة تشريعات كانت منتظرة منذ عدة سنوات، بما في ذلك البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) ومشروع قانون الإعاقة والإدماج.

24 - ومن السمات الرئيسية لضمان الاتساق والتأثير تمتين التنسيق مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، بغية الحد من الازدواجية في الحوار المتصل بالتنمية. وفي هذا الصدد، أولي اهتمام خاص لطرائق ونُهج مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بهدف تيسير إجراء تنسيق أفضل داخل الإجراءات الإنمائية والإنسانية وفيما بينها، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني.

25 - وفيما يتعلق بالخطة العابرة للحدود، يقوم كبار قادة منظومة الأمم المتحدة في جنوب السودان والسودان بالتنسيق لبناء برنامج مشترك في أبيي عبر ركائز السلام والشؤون الإنسانية والتنمية لمعالجة النزاعات وبناء قدرة المجتمع على الصمود والتماسك. ولغاية الآن، بدأ مشروع مشترك لتشجيع إيجاد فضاءات لمنع نشوب النزاعات والحد من مظاهر الضعف في أبيي (حوالي 2,5 مليون دولار). ويتمثل الهدف العام للبرنامج المشترك في التخفيف من حدة النزاع، والحفاظ على الاستقرار، وتعزيز المصالحة بين الطوائف، وتسهيل عودة النازحين من خلال الحد من الوصول غير العادل، الحقيقي والمتصور على حد

سواء، إلى الخدمات الأساسية، وتهيئة الظروف لبيئة شاملة للسلام وتعزيز قدرة النساء والشباب والمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء أبيي على الصمود. ويجري تعزيز نظام التنسيق بإنشاء مكتب المنسق المقيم في أبيي. ويجري تقييم أثر النزاع في السودان على هذا البرنامج المشترك.

دال - إحرار تقدم في أعمال الأمم المتحدة ودعمها في جنوب السودان في المستقبل

26 - ستواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جنوب السودان المضي قدماً في تنفيذ إطار التعاون بالشراكة مع حكومة جنوب السودان وشركاء الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك إعطاء الأولوية للاستثمار في التنمية المستدامة بوصفها خير أداة للوقاية في يد البشرية، مع اتخاذ إجراءات تعاونية مستدامة من جانب الجهات الفاعلة في مجالات السلام والشؤون الإنسانية والتنمية.

27 - وسيشمل الدعم المتكامل والمتسق والمنسق الذي ستقدمه الأمم المتحدة لجنوب السودان المساعدة في تنشيط خطة الشراكة من أجل السلام والقدرة على الصمود والتعافي، مع التركيز على الأمن الغذائي والعمل المناخي/الفيضانات ودعم الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، مع التركيز على التوسع إلى أماكن أقل أمناً ومناطق يصعب الوصول إليها. وبينما تقدم الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، فإنها ستدعم أيضاً إيجاد حلول دائمة، وتقديم خدمات اجتماعية أساسية، وتهيئة الظروف لعودة السكان النازحين.

28 - وستركز الأمم المتحدة على بناء وتعزيز آليات التنسيق على الصعيد الوطني وصعيد الولايات بهدف الاستفادة من أوجه التآزر وتجنب ازدواجية التدخلات. وسينطوي ذلك على المشاركة المستمرة لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة والحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

29 - وأخيراً، ستواصل منظومة الأمم المتحدة الدعوة إلى حصول جنوب السودان على الموارد والتكنولوجيا والدعم لاستثمارها في التحولات اللازمة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك الاستفادة من دور الأمم المتحدة كمسؤولة عن التادي إلى إقامة شراكات متعددة القطاعات ومتعددة المستويات على نطاق الحكومة والشركاء في التنمية والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص.

هاء - الخلاصة

30 - دعماً للجهود الرامية إلى ضمان الدعم المتكامل والمتسق والمنسق لجنوب السودان، أشجع المجتمع الدولي على تقصي حلول مشتركة تُعطي مكان الصدارة للناس والمجتمعات. ويتطلب ذلك تمويلاً مرناً وطويلاً الأجل (بما في ذلك التمويل تحقيقاً للناتج)، واستراتيجيات تواصل جماعية، ومشاركة مجتمعية مستدامة.

31 - وأشجع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على دعم جنوب السودان في مواجهة التحديات المالية وتحديات الديون، بما في ذلك تعزيز إدارة المالية العامة، وتنويع الاقتصاد لزيادة تعبئة الإيرادات المحلية غير النفطية، وتمويل تقديم الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية ومنظومة البيانات.

32 - وأدعو الدول الأعضاء إلى البناء على التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الناجح بشأن القيادة التحولية للمرأة الذي عقد في جنوب السودان في شباط/فبراير 2023 لدعم الجهود الرامية إلى ضمان تمكين

النساء والشباب وإشراكهم ومشاركتهم بشكل هادف في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وصنع القرار، خصوصا وأن البلد يستعد لإجراء انتخابات في عام 2024.

33 - وأشجع المجتمع الدولي على دعم تطوير نهج طويل الأجل وشامل وجامع لمواجهة التحديات في مجال الطاقة في جنوب السودان والتحرك نحو انتقال ناجح في مجال الطاقة.

ثالثا - منطقة الساحل

ألف - السياق

التنمية المستدامة

34 - انبثقت نتائج متفاوتة أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة الساحل، وتحقق بعض الإنجازات الواعدة في بعض المجالات؛ ولكن السياق لا يزال يمثل تحديا. وتشير التقديرات إلى أن التقدم الإجمالي المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تحسن في جميع أنحاء المنطقة في عام 2022، بعد انتكاسه في عام 2021. ولعل الأمر الأكثر وعدا هو أن مستويات الجوع انخفضت بنسبة 10 في المائة تقريبا في عام 2022، وفقا للمؤشر العالمي للجوع⁽³⁾.

35 - ومع ذلك، ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة الساحل متفاوتا وديناميكيا. وعززت اقتصادات الساحل التعافي في عام 2021 حيث يقدر أن متوسط إجمالي الناتج المحلي قد ازداد بنسبة 4,3 في المائة في عام 2022، وهو أعلى من النمو الذي تحقق عقب الجائحة البالغ 3,3 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في عام 2023، وأن يرتفع من 4,36 في المائة إلى 5,28 في المائة. بيد أن الحرب في أوكرانيا وعدم الاستقرار في المنطقة لهما تداعيات على دول الساحل، مما انعكس بشكل مباشر على إجمالي ناتجها المحلي في عام 2022.

36 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه ملايين الأطفال والمراهقات والشابات أزمات في مجالات التغذية والتعليم والحماية والنظم الاجتماعية والمجتمعية. فعلى سبيل المثال، أدت الاعتداءات المتزايدة على المدارس والتهديدات بالعنف في عامي 2021 و 2022 إلى تعطيل النظام التعليمي، حيث تشكل الفتيات غالبية أكثر من 12 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 18 عاما خارج النظام المدرسي في منطقة الساحل (9 ملايين في وسط الساحل وحده)، من بين 57 مليون طفل في منطقتي غرب ووسط أفريقيا.

37 - وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على المؤشر العالمي للجوع المذكور أعلاه، لا يزال وضع الأمن الغذائي والتغذوي مقلقا في منطقة الساحل بسبب نقص هطول الأمطار، والآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب في أوكرانيا، والنزاعات دون الإقليمية. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، كان 12,7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل

(3) حدد تقرير المؤشر العالمي للجوع لعام 2022 التقدم المحرز في مكافحة الجوع، مع تحسن المؤشر العالمي للجوع من 27 إلى 24,5 في عام 2022.

الوسطى (بوركينافاسو ومالي والنيجر) وكان حوالي 9,7 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022⁽⁴⁾.

38 - وقد نزح ما يقرب من 3 ملايين شخص من وسط منطقة الساحل بسبب النزاع، بمن فيهم مزارعون وريعاة وتجار. وتحول الهجمات عبر الحدود، لا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما، والديناميكيات السياسية الغامضة في العديد من البلدان دون التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة 2063.

الحالة السياسية والأمنية

39 - في عام 2022، ظلت الأجواء السياسية في منطقة الساحل تواجه تحديات، بما في ذلك (أ) التغييرات غير الدستورية للحكومات في بعض البلدان؛ (ب) وتقليص الحيز المدني؛ (ج) وتزايد انعدام الأمن، ووردت تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها جهات فاعلة من غير الدول في سياق جهودها الرامية إلى توسيع نطاق أنشطتها من وسط منطقة الساحل إلى البلدان الساحلية، لا سيما بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار.

40 - ومع ذلك، شهد بعض بلدان الساحل تطورات إيجابية في الحوكمة السياسية. وفي كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه على التوالي، أجرت السنغال انتخابات محلية وتشريعية سلمية. وفي غامبيا، أعادت الحكومة إطلاق الإصلاحات الديمقراطية وعمليات العدالة الانتقالية في أعقاب الانتخابات التشريعية الناجحة التي أجريت في نيسان/أبريل. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أحرزت حكومة موريتانيا تقدماً في الانتخابات من خلال توقيع اتفاق سياسي مع 24 من أصل 25 حزبا سياسيا معترفاً بها رسمياً لإجراء انتخابات محلية وإقليمية وتشريعية في عام 2023. وأحرزت النيجر تقدماً في الحوار السياسي من خلال مشاركة ممثلي المعارضة في جلسة للمجلس الوطني للحوار السياسي عقدت في أيلول/سبتمبر 2022، والتي كانت تقاطعها المعارضة منذ عام 2016.

41 - واستمر الوضع الأمني في أجزاء كبيرة من منطقة الساحل في التدهور، وخاصة في منطقة الساحل الوسطى. فقد شهد عدد الضحايا والمصابين بسبب العنف زيادة، بمن فيهم النساء والأطفال.

42 - ولا تزال منطقة ليبتاكو - غورما مصدر قلق بسبب المواجهات المتكررة بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بشأن السيطرة على الأراضي والوصول إلى الموارد. واحتدم القتال والهجمات بين الفصائل المسلحة في أجزاء من بوركينافاسو ومالي، لا سيما من أجل السيطرة على منطقتي غاو وميناكا عبر الحدود. وقد أدى ذلك إلى سقوط مئات الضحايا المدنيين وزيادة مشاركة الفصائل المسلحة المحلية في الأشهر الأخيرة. وفي الوقت نفسه، تزايدت الهجمات في النيجر في المناطق الغربية من تاهوا وتيلابيري. ولا تزال هناك شواغل تتعلق بانعدام الأمن في شمال غرب نيجيريا.

(4) مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، "النزاع لا يزال المحرك المهيمن لأزمة الغذاء المتصاعدة في أفريقيا"، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ وبرنامج الأغذية العالمي، "الاستجابة لأزمة الغذاء في منطقة الساحل عام 2022: الاستفادة من الحماية الاجتماعية وتعزيزها للتخفيف من تأثير الأزمات الحالية والمستقبلية"، آب/أغسطس 2022.

تغير المناخ

- 43 - منطقة الساحل عرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ بسبب ارتفاع مستويات الفقر فيها واعتمادها على الزراعة. وشهدت المنطقة تغيرات كبيرة في أنماط هطول الأمطار وزيادة تواتر الجفاف في العقود الأخيرة، مما كان له آثار كبيرة على الأمن الغذائي وسبل عيش الملايين من الناس.
- 44 - ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ارتفعت درجات الحرارة في المنطقة بمقدار 1,5 درجة مئوية خلال القرن الماضي، ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع في المستقبل. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاحترار إلى موجات حر أكثر تواترا وشدة، فضلا عن فترات جفاف أطول وأكثر حدة.
- 45 - وبالإضافة إلى هذه الآثار المناخية، تواجه منطقة الساحل مجموعة من التحديات البيئية الأخرى بما في ذلك التصحر وإزالة الغابات وتدهور الأراضي، وكل هذه العوامل تؤدي إلى تفاقم آثار تغير المناخ.

الحالة الإنسانية

- 46 - في عام 2022، احتاج ما يقرب من 31,8 مليون شخص في منطقة الساحل إلى المساعدة الإنسانية والحماية، مقارنة بـ 28,7 مليون شخص في عام 2021⁽⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، استضافت البلدان التي تغطيها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل حوالي 10,2 ملايين نازح قسرا. ووفقا لأحدث الأرقام الحكومية المتاحة⁽⁵⁾، شهدت بوركينا فاسو واحدة من أسرع أزمات النزوح نموًا في العالم، حيث بلغ عدد النازحين داخليا 1,8 مليون شخص. واستمر عدد اللاجئين الوافدين من بوركينا فاسو في الارتفاع، حيث فر أكثر من 34 000 إلى بنن وتوغو وكوت ديفوار ومالي والنيجر بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر⁽⁶⁾.
- 47 - وفي بلدان حوض بحيرة تشاد، تشبثت ما يقرب من 5 ملايين من النازحين داخليا و 1,4 مليون لاجئ في جميع أنحاء الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا بسبب العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير الحكومية⁽⁶⁾. وسجلت نيجيريا قرابة مليون نازح داخليا في الجزء الشمالي الغربي والوسط من البلد. ومنذ منتصف عام 2019، فر أكثر من 73 000 نيجيري من شمال غرب نيجيريا إلى منطقتي مارادي وتاهوا في النيجر، بما في ذلك حوالي 30 300 وافد جديد منذ كانون الثاني/يناير 2022⁽⁶⁾. وتستضيف منطقة أقصى الشمال في الكاميرون حوالي 385 000 نازح داخلي وقرابة 172 900 لاجئ، في حين تستضيف مقاطعة البحيرة في تشاد حوالي 406 570 نازحا داخليا وحوالي 42 600 لاجئ. وترتكب أعمال العنف في حوض بحيرة تشاد من قبل جماعات متطرفة عنيفة تتداخل أعمالها مع العنف الطائفي بين مختلف الجماعات، بما في ذلك المزارعون والرعاة وصيادو الأسماك، وسط تناقص الموارد الطبيعية. واحتدمت الاشتباكات الطائفية المتجددة في منطقة أقصى شمال الكاميرون في كانون الأول/ديسمبر 2021، لكنها استقرت إلى حد ما في عام 2022، مما مكن حوالي 12 600 نازح داخلي ولاجئ من العودة التلقائية في عام 2022⁽⁶⁾.

(5) تشير الأرقام المتعلقة بالشؤون الإنسانية إلى البلدان التالية: بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون (منطقة الشمال الأقصى فقط) ومالي والنيجر ونيجيريا (ولايات بورنو وأداماوا ويوبي).

(6) بيانات مستقاة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

48 - وفي عام 2022، أثرت أسوأ فيضانات اندلعت منذ سنوات على 2,5 مليون شخص في المنطقة. وألحقت الأمطار الغزيرة والفيضانات خسائر فادحة بالأرواح البشرية والممتلكات والأراضي الزراعية والماشية، مما أسفر عن مقتل 560 شخصا ونزوح 438 000 وتدمير نحو 184 000 منزل⁽⁷⁾.

49 - وأدت آثار تغير المناخ والحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الزيادات في أسعار الغذاء والوقود، مع ما ترتب على ذلك من آثار على اللاجئين والنازحين داخليا والمجتمعات الضعيفة. وفي حزيران/يونيه 2022، أعلنت حكومة تشاد حالة طوارئ وطنية تتعلق بالغذاء والتغذية بسبب أسوأ موسم جدد شهدته البلد (الفترة الواقعة بين مواسم الحصاد التي تستمر من أيار/مايو إلى آب/أغسطس) منذ عقد من الزمان. كما استمر المزيد من التدهور في سبل العيش في دفع الهجرة من شمال تشاد، لا سيما إلى ليبيا.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت النساء والشباب بالنزاع في المنطقة. ويشمل ذلك الأطفال والمراهقات والشابات الذين واجهوا أزمات في التغذية والتعليم وحماية الطفل والمياه والصرف الصحي والصحة والنظم الاجتماعية والمجتمعية. فعلى سبيل المثال، احتاج أكثر من 10,1 ملايين طفل إلى مساعدة إنسانية فورية في عام 2022. أدت الهجمات المتزايدة على المدارس والتهديدات بالعنف خلال عامي 2020 و 2021 إلى تعطيل نظام التعليم. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2022، كان أكثر من 12 مليون طفل من أصل 57 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 18 عاما خارج النظام المدرسي في غرب ووسط أفريقيا، وكانت الفتيات تشكلن أغليبيتهم، من منطقة الساحل (9 ملايين طفل من منطقة الساحل الأوسط وحدها). ويرجع ذلك إلى الإغلاق الكبير للمدارس (ما مجموعه 12 000 مدرسة، أكثر من 5 000 منها في الساحل الأوسط وحده).

باء - دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل

51 - يعمل مكتب المنسق الخاص بالمعني بالتنمية في منطقة الساحل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو البعثة السياسية الخاصة المكلفة من قبل مجلس الأمن، في جملة أمور، بدعم الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام والوساطة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعمل مكتب المنسق الخاص أيضا بشكل وثيق مع المنسقين المقيمين الذين يقودون أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء المنطقة، بما يكفل اتباع الأمم المتحدة لنهج متسق على الصعيد الوطني.

52 - وفي عام 2022، انصبّ التركيز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإشاعة الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة. كما عزز التنفيذ الشراكات بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري ومع المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية لتعزيز اتباع نهج منسق عبر الصلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورغم أن تحقيق الإمكانيات الكاملة للاستراتيجية المتكاملة كانت تحده عوامل التنمية الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية، لوحظت إنجازات في مختلف الأولويات المواضيعية لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. ويقدم المرفق لمحة عامة عن الأنشطة والإنجازات الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لعام 2022.

(7) تشير أرقام الفيضانات إلى البلدان التالية: بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون (منطقة الشمال الأقصى فقط) والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا (ولايات بورنو وأداماوا ويوبي).

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل

53 - قام مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل بإدخال تحسين كبير على اتساق البرامج في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ونسق تنسيقاً كبيراً عملية إنشاء مصرف للمشاريع يتماشى مع أولويات الدول الأعضاء والاحتياجات الناشئة للسكان وبالتنسيق مع الشركاء⁽⁸⁾. ولضمان اتساق البرامج في إطار الاستراتيجية المتكاملة، قاد المكتب عملية المشاركة في إنشاء مسارات عمل برنامجية، أسفرت عن وضع برامج بشأن ما يلي: (أ) القدرة على التكيف مع تغير المناخ والزراعة المستدامة؛ (ب) عرض الطاقة المتجددة لمنطقة الساحل؛ (ج) والسلام والأمن. ويجري وضع الصيغة النهائية لبرنامج إضافي بشأن الحوكمة والخدمات الاجتماعية. ومسارات العمل هذه متسقة ومتماشية تماما مع الركائز الثلاث للاستراتيجية المتكاملة، والمجالات الستة ذات الأولوية لخطة الأمم المتحدة للدعم، وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. وثمة روابط وأوجه تآزر وتكامل بينها يعزز الواحد منها الآخر. ومن جانبه، يغطي مصرف مشاريع الاستراتيجية، وهو أداة حية تحتوي حالياً على 15 مشروعاً تم فحصها، الركائز الثلاث للاستراتيجية المتكاملة والمجالات الستة ذات الأولوية لخطة الأمم المتحدة للدعم، وتبلغ قيمتها التقريبية 390 047 552 دولاراً.

54 - وعلى الرغم من تزايد صعوبة الحالة الاقتصادية العالمية والحرب في أوكرانيا، نجح المكتب في جمع الأموال لإقامة مشاريع في المنطقة. ويشمل ذلك موارد إضافية لمشروع للأمم المتحدة بشأن تحقيق الاستقرار بالاشتراك مع سلطة ليبتاكو - غورما ومشروع لدعم الانتقال في غينيا. ووقع المكتب ثلاث مذكرات تفاهم لدعم البرامج في إطار الاستراتيجية المتكاملة مع البنك الإسلامي للتنمية والمعهد العالمي للنمو الأخضر ومؤسسة سنغافورة للتعاون، بهدف النهوض بخطة عام 2030 في منطقة الساحل. والنتيجة العامة المتوخاة هي التركيز على ما يلي: (أ) زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ في منطقة الساحل من خلال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر تضرراً من تغير المناخ، مع التركيز على الشباب والنساء؛ (ب) وتوسيع نطاق الزراعة الذكية مناخياً لتشمل الفئات الضعيفة؛ (ج) وتعزيز مراعاة ظروف النزاع في مجال التكيف مع المناخ؛ (د) وتعزيز الاتساق بين السياسات والبرامج المناخية من خلال قاعدة أدلة مشتركة، لتحسين فهم ومعالجة الروابط بين تغير المناخ والضعف والنزاع والنزوح القسري في المناطق المستهدفة.

55 - ولضمان مركزية الاستراتيجية المتكاملة وأهميتها وموقعها الاستراتيجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كلف المكتب بإجراء دراسات وبحوث لتوليد معارف وأدلة وبيانات لمنطقة الساحل للاسترشاد بها في وضع السياسات والبرامج والتدخلات. وتشمل هذه المنتجات المعرفية ما يلي: (أ) ورقة رؤية لمنطقة الساحل: التغيير التحويلي في منطقة الساحل - إدارة التحولات؛ (ب) الانتقال من رد الفعل إلى الفعل: توقع النقاط الساخنة القابلة للتأثر في منطقة الساحل - تقرير تولييفي من مشروع التحليلات التنبؤية لمنطقة الساحل دعماً لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ (ج) وسرد لتحديد 5 عناصر (من الفاعل، وماذا يفعل، وأين، ومتى، ولمن) لوجود الأمم المتحدة الجغرافي والعملياتي في منطقة الساحل (2018-2020)⁽⁹⁾.

(8) انظر <https://unis-sahel.org>.

(9) انظر <https://unis-sahel.org/reports/policy-papers-or-knowledge-products>.

56 - وركز المكتب السرد بشكل كبير على منطقة الساحل بما يتجاوز الوصف الشائع للأزمة ليشمل أيضا خطابا عمليا عن ثراء المنطقة وإمكاناتها وفرصها. وتحقق ذلك من خلال استراتيجية شاملة للتواصل والدعوة، مما يؤكد على الطريق نحو التحول والابتكار والازدهار في المنطقة.

57 - ويسر المكتب حتى الآن إدماج الاستراتيجية في أطر الأمم المتحدة للتعاون في الكاميرون والنيجر ونيجيريا، مع إدراج الاستراتيجية أيضا في التحليل القطري المشترك لثمانية بلدان (تشاد والسنغال وغامبيا وغينيا والكاميرون وموريتانيا والنيجر ونيجيريا). والنيجر هي أول بلد يوائم خطته الإنمائية الجديدة مع الاستراتيجية، بينما العمل جارٍ لكفالة إدماج الاستراتيجية في خطط التنمية الوطنية للبلدان المتبقية التي تشملها. وهذا يسلط الضوء على الالتزام القوي بالاستراتيجية وملكيته من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين والحكومات الوطنية.

ثماز السلام والتنمية: عدم الاستقرار السياسي

58 - يثير تسييس عمليات بناء السلام والتنمية، والقيود المفروضة على الحيز المدني وحقوق الإنسان الأساسية قلعا متزايدا في عدة بلدان في المنطقة. وبناء على ذلك، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة، ومكتب المنسق الخاص بالتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن المؤسسات والمجتمعات الحكومية، للمساهمة في إعادة العقد الاجتماعي وسلطة الدولة إلى سابق عهدهما على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك مناطق عبر الحدود.

59 - وعملت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين لدعم الجهود الرامية إلى إعادة العمل بالنظام الدستوري في بوركينا فاسو وغينيا ومالي.

60 - وفي غضون ذلك، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كجزء من إجراءاتها الرامية إلى دعم الانتقال السياسي في غينيا، إدماج عناصر حقوق الإنسان في القرارات والتوصيات المنبثقة عن الحوار السياسي الشامل والسيادي والمصالحة الوطنية. وقد تم ذلك من خلال تنفيذ توصيات المنتدى الوطني لحقوق الإنسان الذي نظّمته الحكومة في نيسان/أبريل 2022 وبعد إجراء مشاورات مع قادة المجتمع والقادة السياسيين على الصعيد المحلي. وفي تشاد، حيث استمر الانتقال السياسي والمؤسسي في عام 2022، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم للحوار الوطني الشامل والسيادي، الذي يشكل معلما انتقاليا بارزا، بغية تعزيز شموليته ومواءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الوقاية والقدرة على الصمود

61 - كجزء من جهودها لدعم بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استخدمت منظومة الأمم المتحدة نهجا أكثر ابتكارا لمنع التطرف العنيف وتطرف الشباب وقدمت الدعم لتحسين العلاقات عبر الحدود والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات، وكذلك لتحقيق الاستقرار، وإشاعة حقوق الإنسان وحمايتها، والوصول إلى العدالة، والالتزام بسيادة القانون. وكان لصندوق بناء السلام دور فعال في تفعيل هذه الرؤية. وفي إطار مشروع مشترك للأمم المتحدة في منطقة

ليبتاكو - غورما، نفذت كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أنشطة بشأن (أ) تشجيع التعاون عبر الحدود تحقيقاً للاستقرار والتنمية؛ (ب) ومنع وحل النزاعات والتطرف العنيف والجريمة؛ (ج) وتعزيز الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون في بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

62 - كما واصلت كيانات الأمم المتحدة دعم جهود السلطات لمنع التطرف العنيف في منطقة الساحل من خلال تقديم الدعم لوزارات الشؤون الدينية والعبادة والعادات بغية وضع استراتيجية تواصل للحد من التطرف بين السكان، وتنفيذ إطار التشاور مع الجهات الفاعلة الدينية المنظمة واعتماد دليل للخطب الدينية. والفئات المستهدفة هي شبكات الزعماء الدينيين، رجالاً ونساءً، ونشطاء السلام الشباب والسلطات المحلية التي تشكل أطرافاً فاعلة رئيسية في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

63 - وتظل الوقاية القائمة على التنمية المستدامة الشاملة النهج الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وإن معالجة دوافعه العميقة والمتعددة الأوجه تسفر عن نتائج أكثر تأثيراً وأطول أمداً. وهناك حاجة إلى إيجاد حلول متعددة الأوجه تنفذ من خلال نهج يشمل المجتمع كله. وفي هذا الصدد، قدم اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يتولى تنسيق شؤونه مكتب مكافحة الإرهاب، دعماً مؤثراً وفعالاً من حيث التكلفة ومستداماً من "جميع الأمم المتحدة" لبناء قدرات بلدان الساحل في مختلف المجالات. وتشمل المجالات المستهدفة منع الإرهابيين من السفر من خلال استخدام بيانات المسافرين، وأمن الحدود وإدارتها، ومنع الاختطاف للحصول على فدية في إطار برامجها للتحقيقات في مكافحة الإرهاب، والمشاركة البرلمانية ومحاكمة الأشخاص المرتبطين بجماعات إرهابية وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

64 - وفي عام 2022، نفذت كيانات الأمم المتحدة ثلاثة مشاريع مشتركة، بما في ذلك خدمات الاستجابة للعنف الجنساني المتعددة القطاعات والمنقذة للحياة، والوقاية والحماية المقدمتين من خلال نهج يركز على الناجين. وتم تدريب نحو 150 امرأة على القيام بمهن على نطاق صغير، والقيام بأعمال حرة، والترويج لحقوق المرأة وتمكينها، والمساواة بين الجنسين، والقيادة الأنثوية.

تغير المناخ

65 - تعمل الأمم المتحدة مع حكومات منطقة الساحل لوضع خطط التكيف الوطنية ومراعاة اعتبارات تغير المناخ في تخطيط التنمية. وقدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدعم التقني وبناء القدرات لمساعدة بلدان المنطقة على وضع هذه الخطط وتنفيذها.

66 - وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم البلدان، بما فيها بلدان الساحل، لكفالة أن تكون مساهماتها المحددة وطنياً أكثر قوة من الناحية التقنية. ويشمل هذا الدعم تعزيز أهداف التخفيف من آثار المخاطر، وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ (التكيف) والإبلاغ عن إجراءاتها لبناء الثقة وتسهيل التنفيذ الفعال.

67 - وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تحسين جمع البيانات المناخية وتحليلها في منطقة الساحل. وتعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على سبيل المثال، مع الوكالات الوطنية للأرصاد الجوية لتحسين خدمات التنبؤ بالطقس والمناخ في المنطقة.

الأطر المنسقة في منطقة الساحل

68 - عقد الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في نجامينا يومي 5 و 6 أيار/مايو 2022، وشارك برئاسته الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومدير البرنامج المساعد، والأمين العام المساعد والمدير الإقليمي لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا. وتناول المشاركون دور الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، وتأثير الجزاءات التي فرضتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مالي وتأثير السياق الجيوسياسي على منطقة الساحل. واتفقت اللجنة على إعطاء الأولوية للمجالات الاستراتيجية التالية كعوامل تسرع التنمية في المنطقة: (أ) المياه؛ (ب) والحوكمة؛ (ج) والتصنيع.

69 - وفيما يتعلق بالمياه، كلفت اللجنة التوجيهية، في اجتماعها الثالث عشر، مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، إلى جانب الرئيسين المشاركين لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بقيادة عملية وضع واعتماد خطة عمل إقليمية لمنطقة الساحل بشأن المياه، لتشمل: (أ) تطوير وحماية البنية التحتية للمياه؛ (ب) ودعم الدول من أجل حوكمة المياه على جميع المستويات؛ (ج) وتوسيع الشراكات لإنشاء منصة رقمية قائمة على استخدام المعارف.

70 - وفيما يتعلق بالحوكمة، أكدت اللجنة التوجيهية من جديد على الأهمية المركزية للحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتها وتعزيزها كشرط مسبق للتنمية المستدامة والسلام وتلبية توقعات الناس. ويجب أن تشمل حوكمة العمليات الانتقالية العمليات السياسية، بما في ذلك الجوانب الديمقراطية والديمقراطية.

71 - وفيما يتعلق بالتصنيع، اتفق على ما يلي: (أ) زيادة تشجيع الصناعات التي يقودها/ينشئها الشباب والنساء في المنطقة؛ (ب) ودعم التصنيع الشامل والمستدام لبلدان الساحل من خلال وضع سياسات واستراتيجيات صناعية ومشاريع تحول (المناطق الصناعية والأقطاب الزراعية)؛ (ج) وحشد الحكومات والقطاع الخاص والشركاء في التنمية لتمويل التنمية الصناعية، في إطار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالتصنيع والتنوع الاقتصادي، الذي عقد في نيامي من 20 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛ (د) والاستفادة من المبادرات الرئيسية مثل مبادرة الألف قرى رقمية للاتحاد الأفريقي وإنشاء أقطاب زراعية لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية من خلال دمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتصنيع، على التوالي.

72 - وشددت اللجنة التوجيهية أيضا على أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات إزاء هذه الأولويات، مع مراعاة الأثر الناجم عنها. وأكدت اللجنة أهمية دعم الحكومات الانتقالية في منطقة الساحل لاستئناف المسار الديمقراطي لصالح السكان وتعزيز مكاسب التنمية المستدامة وضمان حماية السكان الضعفاء وتوظيف استثمارات كافية لتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية الأساسية.

آفاق العمل في المستقبل

73 - سيسترشد الدعم المتكامل والمتسق والمنسق لمنطقة الساحل بالمبادئ التالية من أجل تأمين السلم والازدهار للمنطقة: (أ) الشعور بالإلحاح؛ (ب) والحجم؛ (ج) والسلام والتنمية والروابط الإنسانية في البرمجة؛ (د) وثقافة الترقب.

74 - وسيطوي ذلك على المشاركة الوثيقة في وضع حلول مع الحكومات في منطقة الساحل والدول الساحلية المجاورة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وسلطة ليبتاكو - غورما، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، ومجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، وغيرها. وسيجري تكثيف التعاون والشراكات الاستراتيجية، لا سيما مع المبعوثين الخاصين إلى منطقة الساحل، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة المؤثرة الأخرى التي تبدي اهتماما قويا بتوحيد الجهود لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

75 - وسيولي المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل اهتماما خاصا لتوسيع مصرف مشاريع الاستراتيجية، الذي يضم حاليا برامج يبلغ مجموع تمويلها 390 مليون دولار. وسيقوم المكتب بتوطيد أطروحة الاستثمار، والتعامل مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف التي تم توقيع مذكرات تفاهم معها، واتخاذ خطوات لإشراك المستثمرين المحتملين.

76 - وسينصرف الاهتمام إلى تسريع الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد والاستثمار في المنطقة وتوسيع نطاقها عن طريق الاستفادة من شراكة الأمم المتحدة من خلال مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل مع البنك الإسلامي للتنمية، دعما للبرامج في إطار الاستراتيجية المتكاملة. وبالمثل، ستوفر مذكرات التفاهم الموقعة مع المعهد العالمي للنمو الأخضر وحكومة سنغافورة فرصا للنمو والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة والمناخ، فضلا عن المياه والأمن الغذائي وتنمية القدرات.

77 - وسيواصل المكتب دعم برامج الشباب الرامية إلى تعزيز الابتكار وبناء القدرات ومنع هجرة المواهب الشابة في منطقة الساحل ضمن إطار مبادرتي جيل طليق وشباب متواصل في منطقة الساحل.

78 - وسيعزز المكتب الدعم المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مواصلة إدماج الاستراتيجية المتكاملة في الشراكات والأطر الإقليمية والقطرية، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية، وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ووثائق البرامج القطرية لكيانات الأمم المتحدة، وكذلك في الأطر الإقليمية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد وسلطة ليبتاكو - غورما.

79 - وسيقوم المكتب أيضا بتوسيع نطاق التواصل الاستراتيجي بشأن التنمية في منطقة الساحل، مسترشدا بالسرد القائم على الفرص بشأن المنطقة، من خلال النشرة الإخبارية وموقع الاستراتيجية المتكاملة على الإنترنت، مع التركيز القوي على وسائل التواصل الاجتماعي والتمركز الاستراتيجي في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية. وسيواصل المكتب العمل مع سكان منطقة الساحل، لا سيما الشباب والنساء، من خلال سلسلة من "محادثات الساحل" مع العديد من أصحاب المصلحة.

80 - وستشارك الأمم المتحدة أيضا أصحاب المصلحة في إطلاق "العوامل المسرعة" التي تم تحديدها في الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية، أي المياه والحكومة والتصنيع، بما في ذلك التفعيل الجاري للروابط الإنسانية والإنمائية والسلام والأمن، فضلا عن استكمال مشاريع البرامج المتعلقة بالخدمات الاجتماعية المرنة والحكومة والتعجيل بتنفيذ العرض الجديد لركيزة السلام والأمن للاستراتيجية.

جيم - التوصيات

81 - لا يزال الدعم المتكامل والمتسق والمنسق للتنمية المستدامة وللأغراض الإنسانية وأغراض بناء السلام دعماً ضرورياً في منطقة الساحل.

82 - وستواصل كيانات الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والاتساق، لا سيما من خلال أطر التعاون بوصفها منبر المشاركة المختار بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وستدعم كيانات الأمم المتحدة نهج التنمية المجتمعية التي تتيح إمكانية إجراء التحولات اللازمة لتسريع التقدم الإنمائي في إطار خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وسيجري الاضطلاع بمزيد من العمل لتعزيز آليات المساءلة المتبادلة والشفافية إلى جانب استخدام نهج مجتمعية واسعة النطاق تضمن مشاركة الفئات المستهدفة والنظر فيها، فضلاً عن استدامتها.

83 - وأدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف تعبئة الموارد للاستثمار في التحولات اللازمة لتسريع وتيرة التنمية المستدامة في منطقة الساحل. ويشمل ذلك النهوض بالتحولات العادلة في مجال الطاقة، وتحويل النظم الغذائية، وإعادة تشكيل التعليم. ويشمل أيضاً توظيف استثمارات تعالج عدم المساواة الاقتصادية والجنسانية، وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية، وعدم الاستقرار السياسي، والإرهاب، والتطرف العنيف، وحالة حقوق الإنسان، وحالة الطوارئ المناخية، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر، والحاجة إلى بنية تحتية مقاومة للمناخ، من بين أمور أخرى.

الأنشطة والإنجازات الرئيسية للأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل لعام 2022

السلام والتنمية

1 - في إطار مشروع الأمم المتحدة المشترك في منطقة ليبيتاكو - غورما، نفذت منظومة الأمم المتحدة أنشطة باستخدام نهج متكامل لتعزيز التعاون عبر الحدود تحقيقاً للاستقرار والتنمية؛ ومنع النزاعات وحلها؛ والتطرف العنيف والجريمة؛ وتعزيز الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وجرت توعية المئات من أصحاب المصلحة الإقليميين والمحليين في البلدان المذكورة أعلاه بشأن الآليات المحلية لتحسين وصول الضحايا إلى العدالة، بمشاركة أكثر من 300 مشارك، وكانت نسبة النساء من بين هؤلاء المشاركين 42 في المائة، في المناطق عبر الحدود، بما في ذلك تمكين 104 من أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية.

2 - وفي بوركينا فاسو، أشرك مشروع يربطه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضه دعم تعزيز وحماية بناء السلام الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان 500 من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الساحل وشرق وشمال بوركينا فاسو في منع نشوب النزاعات، وقدم التدريب على قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015). وأسهمت جهود بناء القدرات والتوعية هذه باستخدام الإذاعة المحلية والموارد المستديرة في زيادة الثقة بين المدافعين الشباب وموظفي إنفاذ القانون (الشرطة والدرك) والسلطات الدينية والعرفية. وكان لهذا التقارب بين الأجيال أثر إيجابي آخر على التماسك الاجتماعي.

3 - وفي تشاد، حيث استمرت عملية الانتقال السياسي، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى إجراء حوار وطني يضم الجميع، وهو معلم انتقالي رئيسي، والتزموا بتشجيع مشاركة الجميع فيه ومواءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكفل الدعم اللوجستي والتقني لتنظيم الحوار الوطني بمشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وأسفر ذلك عن توصيات بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واستعادة الحوكمة الرشيدة والعدالة والحقيقة، فضلاً عن إصلاح الجيش. ومكن الدعم التقني من تفعيل لجنة للتحقق من حالات الاحتجاز غير القانوني، ورصد خبراء حقوق الإنسان الوطنيين والدوليين 100 في المائة من الاحتجاجات.

الحوكمة

4 - فيما يتعلق بتعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي تحقيقاً للاستقرار والتنمية، بما في ذلك الشباب، ساهمت منظومة الأمم المتحدة في تدريب ما يقرب من 1 370 شاباً (944 شاباً و 426 شابة) خارج المدرسة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر على مهارات شتى (بما في ذلك مهارات إقامة مشاريع والمهارات الرقمية) في عام 2022. وفي السياق ذاته، نظمت ثلاثة مخيمات للشباب في موبتي ومالي وواغادوغو ونيامي بمشاركة حوالي 101 شابة وشاب. وتم تجهيز الشباب لاستخدام منصة التدريب التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمجتمعاتهم المحلية.

5 - وفيما يتعلق بتمكين المرأة، قامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتعاون مع كيانات وشركاء الأمم المتحدة الأخرى، بتجريب العديد من الابتكارات المراعية للمنظور الجنساني ولتطلبات السوق تعزيزاً لقدرة المرأة الريفية على الصمود في منطقة الساحل. وفي السنغال، وكجزء من برنامجها المعنون "النهج التحويلية للاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة"، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الوكالة الوطنية للتغطية الصحية الشاملة لتكييف خدماتها مع احتياجات المرأة الريفية وتيسير وصولها إلى نظام حماية اجتماعية لإعادة توزيع ما تقوم به من أعمال رعاية توزيعاً أفضل وتدارك مخاطر فقدانها للدخل. ونتيجة لزيادة الوعي وبناء القدرات، اشتركت 900 امرأة عضوة في شبكة المزارعات في الشمال لأول مرة في التأمين الصحي، لأنفسهن وأسرهن المعيشية، ووصل العدد إلى ما يقرب من 7 000 شخص.

6 - وفيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية من أجل إشراك المواطنين ومكافحة الفساد، واصلت منظومة الأمم المتحدة في مالي دعم وزارة إصلاح الدولة المسؤولة عن العلاقات مع المؤسسات من أجل وضع استراتيجية وطنية لمنع الفساد ومكافحته. ووضعت الصيغة النهائية لوثيقة تشخيص الفساد في أيلول/سبتمبر، وأقر مشروع الاستراتيجية. وقدم الدعم أيضاً إلى المجتمع المدني لبناء قدرته على رصد حالات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. وأنشئت شبكة لمراكز التنسيق ومنظمات المجتمع المدني في 22 دائرة في مالي. وأنشئ أيضاً تطبيق ومنصة على شبكة الإنترنت يسميان كينيكانكو، يسمحان للأشخاص بالإبلاغ عن حوادث تتحقق من صحتها بعد ذلك المنظمات الشريكة وتحيلها إلى السلطات الحكومية المختصة لأغراض الانتصاف. ومنذ إطلاق المشروع، أبلغت المنظمات الشريكة عن أكثر من 500 إنذار وقامت بمعالجتها.

7 - وفيما يتعلق بسيادة القانون، واصلت منظومة الأمم المتحدة في مالي، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تقديم الدعم الاستراتيجي لمفوض إصلاح قطاع الأمن ووزارة العدل وحقوق الإنسان لرصد تنفيذ سياسات قطاعي الأمن والعدالة. وقدم دعمٌ إلى الوزارة في مجال التواصل المؤسسي من خلال التعزيز التقني واللوجستي لوحدة التواصل التابعة لها، ووضع استراتيجية للتواصل، والتدريب على التواصل لـ 116 موظفاً في سلكي القضاء والسجون. وشمل الدعم تعزيز وجود وفعالية العاملين في مجالي الأمن والعدالة من خلال توفير البنية التحتية وأعمال البناء أو إعادة التأهيل للعاملين في مجالي الأمن والعدالة في دوائر نارا وماسينا ويوروسو وكورو. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، واصل البرنامج أيضاً تقديم الدعم التقني واللوجستي للمكاتب الإقليمية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان الموجودة في غاو وموبتي وسيغو وسيكاسو وكايس لتعزيز رصد أماكن الاحتجاز وإنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني الشريكة.

القدرة على الصمود

8 - بناء على موافقة اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في عام 2021، قام 11 كيانات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي) بتطوير عرض برنامجي جديد لاستراتيجية متكاملة بشأن الخدمة الاجتماعية

المرنة تحت القيادة المشتركة لليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في عام 2022. ويغطي العرض خمسة قطاعات اجتماعية بالغة الأهمية هي: (أ) خدمات الرعاية الصحية الأولية القادرة على الصمود؛ (ب) وخدمات التعليم القادرة على الصمود؛ (ج) واستمرارية الحماية؛ (د) واستمرارية الرعاية التغذوية؛ (هـ) والحوكمة المدركة للمخاطر.

9 - وفيما يتعلق بتعزيز النظم والخدمات الصحية القادرة على الصمود، ربطت اليونيسف في عام 2022 50 مركزا صحيا وأكثر من 200 مدرسة بشبكات المياه التي أنشئت حديثا وتعمل بالطاقة الشمسية في 11 منطقة مستهدفة بمبادرات القدرة على الصمود في مالي وموريتانيا والنيجر. وقامت اليونيسف أيضا بتعبئة المركز الإقليمي للطاقة الشمسية لتقديم المساعدة التقنية للمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك استعراض تصاميم شبكات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية للمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية، وإجراء تقييمات في الموقع لنظم المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في المستشفيات. وفي النيجر ونيجيريا، دعمت اليونيسف المراقبة الإقليمية للكوليرا والإنذارات عبر البلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

10 - وفيما يتعلق بتعزيز خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية القادرة على الصمود، أحرزت كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقدما في توفير إمكانية الحصول على خدمات مستدامة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للأطفال والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء بلدان الساحل. ويحصل ما مجموعه 253 856 شخصا إضافيين، بمن فيهم 35 540 طفلا دون سن 5 سنوات، على مصادر مياه محسنة ومستدامة في كل من الحالات الإنمائية والإنسانية. ووفر المكتب القطري لليونيسف في غينيا لعدد يبلغ 174 714 شخصا في سياقات التنمية ولـ 79 142 شخصا في حالات إنسانية إمكانية الوصول إلى مرافق مياه الشرب المأمونة والمستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أتيح لعدد يبلغ 129 388 شخصا في حالات إنسانية، بمن فيهم 18 114 شخصا من ذوي الإعاقة، إمكانية الوصول إلى مرافق المياه المؤقتة من خلال نقل المياه بالشاحنات وتوزيع معدات معالجة المياه.

11 - وأعطت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأولية لتشييد البنية التحتية للمياه في عام 2022. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها في منطقة الساحل مشروع "مليون صهريج لمنطقة الساحل"، وهو يمثل نهجا متكاملًا لإدارة مياه الأمطار لأغراض الزراعة والحماية الاجتماعية. وشرعت منظمة الأغذية والزراعة في بناء 152 صهريجا في منطقة الساحل لأغراض الزراعة والاستخدامات المنزلية. وقد قطع هذا العمل شوطا طويلا على طريق تحسين كمية ونوعية غلة الخضروات في المناطق القاحلة فضلا عن تعزيز قدرة المجتمعات المستفيدة على الصمود. وبالمثل، شيدت اليونيسف في مالي وموريتانيا والنيجر 273 شبكة مياه مقاومة للمناخ استفاد منها أكثر من 330 000 شخص.